الفصل الأول

أصول البحث النفسي

١. أسس المنهج العلمي في البحث النفسي.

٢. المواصفات العلمية للبحث النفسي.

٣. المبادئ الموجهة للبحث النفسي.

٤. التحليل النهائي لبنية البحث النفسي.

أسس المنهج العلمي في البحث النفسي:

هناك عدد من الأسس أو القواعد المتكاملة يقوم عليها المنهج العلمي في البحث النفسي كما في البحث في ميدان العلوم الطبيعية، لعل من أهمها:

١- أن المعيار الذي نستند إليه في الحكم علي نظرياتنا وفروضنا السيكولوجية هو قابليتها للاختبار التجريبي Testability، بمعنى هل بإمكاننا أن نختبرها بواسطة الملاحظة والتجريب في الواقع العملي، أم هي من الإبهام وعدم وضوح الصياغة بما لا يسمح لنا باختبارها، ومن ثم نستبعدها، فلا نتناول إلا تلك القابلة للاختبار التجريبي.

٢- وحتى إذا ما تم التثبت من خلال الملاحظة والتجريب أن فروضنا السيكولوجية التي تفسر لنا العلاقات بين الظواهر السلوكية، صمدت أمام الاختبار التجريبي، فلا يعني ذلك أن هذه الفروض أو لنقل افتراضًا القوانين النفسية التي تفسر العلاقات بين الظواهر والأحداث السلوكية، لا يعني أنها حتمية أو مطلقة. فكما قلنا سابقًا فقد يكشف لنا الواقع الفعلي عن أن هناك قدرًا، أكبر أو أقل، من الخطأ في هذه القوانين.

وذلك يقودنا، بالطبع، إلي الإعتقاد في نسبية القانون النفسي أو النظرية النفسية، فتصير نظرية احتمالية لا حتمية.

وكما يكشف الواقع عن قصور الفكر النيوتوني الذي ظل المرجعية أو الإطار الأوحد للفكر العلمي في تفسير ظواهر جدت، فعلينا أيضًا أن نتوقع أن القوانين النفسية الراهنة يمكن أن تجد ظواهر تجعلها قاصرة أو غير قادرة بشكل كامل علي تناولها وتفسيرها. فنعود إلى هذه القوانين ونبحث عن أوجه القصور، فنعد لها فيكون التعديل أو الحذف أو طرح فروض جديدة تُختبر وقد تثبت صلاحيتها، ثم تجد ظواهر تُحتم علينا تكرار العملية وهكذا. هذه الحركة الديالكتيكية لا تتوقف ولا ينبغي لها أبدًا أن تتوقف فبها ومنها كان وسيكون تطور العلم. بإيجاز، فإن من المسلمات التي يرتكز عليها الفكر العلمي التسليم بأن المعرفة أو القانون أو الفرض هو نسبي. احتمالي، ليس مطلق أو حتمي.

٣- إن أي فرض أو نظرية أو قانون نفسي تتوقف جدواه علي ما إذا كان يصف ويفسر الظواهر النفسية كما تحدث بالفعل، وبما يتيح، بدوره، تحقيق أهداف التنبؤ والتحكم.

٤- إذا كان هناك من الظواهر النفسية ما يُستعصي على الفهم، لأنه ليس بين أيدينا من القوانين أو النظريات التي تفسره، فإن ذلك ليس مدعاة للعزوف عن البحث عن تلك القوانين والنظريات، إذا ما سلمنا أن الحقائق والقوانين دائمًا وأبدًا قابلة للتكشف والمعرفة، وهذا يدعونا في مجال البحث النفسي أن نتوجه إلي دراسة تلك الظواهر المستغلقة متسلحين أو مستندين في ذلك إلي ما آتت به الأبيستمولوجيا العلمية المعاصرة، فكم من ظواهر نفسية تعطل بحثها وتقوض لعدم توافر شروط المبدأ الحتمي حيث الزعم بأنها غير قابلة للتعريف الإجرائي،

ولا تتوافر لها شروط الموضوعية (الصارمة)، لكن الدرس الفيزيائي الذي أشرنا إليه في معرض مناقشتنا، علّمنا أن التأثير المتبادل بين الباحث والظاهرة مسألة محتملة، بما يعني أنه ليس للزعم بتأثير الذاتية في بحث الظواهر النفسية أن يعرقل بحثها، كما تعلمنا من الدرس الفيزيائي أيضًا أن نكون أكثر حرية في تعاملنا أو تناولنا للظواهر النفسية وأكثر جرأة في وضع الفروض الجريئة، فالنظريات الفيزيائية ذاتها كما يذكر «بريثويت»، تدور حول أشياء لا يمكن تعريفها في حدود الخبرة المباشرة.

ما نود قوله أنه إذا كانت هناك ظواهر سلوكية لا نجد لها من النظريات أو القوانين ما يفسرها في الوقت الراهن، إلا أن هذه النظريات أو القوانين قابلة لأن تتكشف، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى ليس هناك ما يبرر إحجامنا عن دراسة ظواهر سلوكية بعينها بزعم أنه ليس هناك من فرصة لاتباع الأساليب العلمية الصارمة التي يضعها المبدأ الحتمي (والذي تقوض بنظرية النسبية والكمومية)، على أن ذلك، وفي ذات الوقت لا ينفي ضرورة أن تكون تصوراتنا الجريئة، إن جاز التعبير، مدعمة بالأدلة العلمية من خلال الملاحظة والتجريب.

٥- تحدثنا عن أن الدرس الفيزيائي علّمنا أن الذاتية أي التفاعل بين الباحث والظاهرة في ميدان العلوم الطبيعية مسألة بالضرورة محتملة. وتلك مسألة، من ثم، وأكثر، محتملة في نطاق بحث الظواهر النفسية. لكن الأمر لا يعني أن نُفسح للذاتية مساحة في دراستنا للظواهر النفسية أو لتمارس تأثيرها بحيث لا تأتي نتائجنا سوى نتائج محرفة، لكن العلمية تقتضي في بحوثنا للظواهر النفسية أن نفطنَ تمامًا لهذا التأثير المحتمل للذاتية، فنحيدها ما أمكن حتى يمكن أن نقبل نتائج بحوثنا النفسية

بدرجة أكبر من الثقة، فلا يكون- قدر المستطاع- تأثيرًا للتحيزات أو الأهواء أو الطرح الشخصي فيما نصل إليه من نتائج. إذن ما نعنيه أن تتوافر شروط الموضوعية للباحث النفسي؛ إذ يصف ويفسر الظواهر بوصف الموضوعية - رغم احتمالية الذاتية - هي من أهم أسس وسمات المنهج العلمي والفكر العلمي.

٦- من المبادئ الأساسية للفكر العلمي التسليم بمبدأ الحركية في الظاهرة، فالظواهر النفسية والطبيعية كذلك، هي ظواهر في جوهرها متغيرة دينامية[١] وليست ظواهر إستاتيكية. الأهم أننا في بحوثنا نرصد حركة التغير تلك ، ونبحث عن العلل أو القوانين التي تنظم وتحكم هذه الحركة. فإذا ما اتخذنا الإتجاهات النفسية Psychological Attitudes مثالًا، فلا نستطيع أن نفترض ديمومة هذه الإتجاهات عند فئة معنية، فقد تتحول هذه الإتجاهات بشكل أو بأخر، وعلينا عندئذ أن نبحث حركة التغير تلك وعواملها. وفي علم النفس، لا يجوز لنا إطلاقًا أن نقرر أن الظاهرة السلوكية ثابتة، ومن ثم قانونها أيضًا ثابت، فالأمر ليس كذلك، فالظواهر النفسية متغيرة، ومع تغيرها هذا لا بدَّ من البحث عن القوانين التي تفسر حركة التغير تلك وتفسر الظاهرة في ثوبها الجديد. ووفقًا للمبدأ الحتمي، يُؤخذ على علم النفس أن الظواهر التي يدرسها ليست ثابتة، بما يخلع عنه صفة العلمية مقارنةً بظواهر أو مواد الطبيعة الثابتة. إلا أن هذا المبدأ تهاوى مع أوجه القصور التي تكشف عنها، وصارت المواد الطبيعية ذاتها متغيرة وليست ثابتة، وعلى ذلك

(١) دينامية Dynamism: ويُعنى بها أن الموجود متحرك بذاته ، وأن حقيقة المادة هي الحركة، وأن الأشياء ليست سوى مرحلة من مراحل التطور والتقدم، ويقابلها إستاتيكي، وكاتجاه – في مقابل الميكانيكية – فهي تفسر جميع الظواهر بردها إلى قوى. (معجم الفلسفة).

فتلك ليست مشكلة تخص علم النفس والعلوم الإنسانية الأخرى فقط، لكنها أيضًا تخص العلوم الطبيعية حتى الفيزياء ذاتها. وهذه المشكلة ليس لها تأثير يُعرقل بحث الظواهر نفسية كانت أو طبيعية، متى ما كان البحث عن عوامل التغير والقوانين التي تحكم ذلك التغير.

٧- بقي أن نشير، أن من أهم ما يوجبه الفكر العلمي، النظر إلى المعرفة في فروع العلم على اختلافها بوصفها متداخلة ومتكاملة، لا انفصال بينها، فهي ليست مستقلة، وكل منها يتداخل ويمكن أن يضيف إلى الأخرى. على سبيل المثال المعرفة التي حققتها البحوث البيوكيماوية Biochemical أضافت إلى المعرفة بالنواحي النفسية والتي بدورها كشفت عن عوامل يمكن أن تسترشد بها البحوث الكيماوية وهكذا. مثل آخر ما قدمته المعرفة الأنثروبولوجية إلى الفهم السيكولوجي للظواهر النفسية. كذلك التداخل والتكامل والفائدة المتبادلة بين المعرفة السيكولوجية والمعرفة السوسيولوجية في تحقيق فهم أفضل للفرد وللمجتمع. هذه أمثلة قليلة وبسيطة تبين لنا وحدة المعرفة، وبلغة الجشطلت Gestalt يمكن أن تصور المعرفة العلمية بوصفها وحدة كلية كتلية وإن اختلفت وتعددت أجزاء تلك الوحدة الكلية، وبلغة «الجشطلت» لا يفهم الجزء منها (أي المعرفة في فرع ما) إلا من خلال علاقته الوظيفية Functional وبالأجزاء الأخرى (فروع المعرفة الأخرى)، لنصل في النهاية إلى «المعرفة العلمية».

المواصفات العلمية للبحث النفسي:

(١) الموضوعية: Objectivity

أشرنا سابقًا، أن تأثير الذاتية أمر محتمل في بحث الظواهر النفسية، ولكن على الباحث النفسي بالطبع أن يفطن بدايةً إلى تأثير الذاتية ثم ثانيًا أن يحاول إستبعاد أو تحييد أو التقليل ما أمكن من تأثير تلك الذاتية. وهناك طرق يحاول بها الباحثون النفسيون تقليل الذاتية قدر الإمكان، فإذا كان باحث نفسي بصدد ملاحظة سلوك ما، فإن ملاحظين آخرين يمكن أن يقوموا بملاحظة السلوك ذاته، ومقارنة ملاحظات الباحث بملاحظاتهم لنرى مدى الاتفاق فيما يسمى بتقدير ثبات الملاحظ أو إنقاص تحيز الملاحظ، هذا فيما يتعلق بالملاحظ أي بالباحث القائم بالملاحظة، أما عن موضع الملاحظة فإمكانية تحيزه وتغييره لسلوكه عندما يعلم أنه يلاحظ إمكانية قائمة وفي هذه الحال يمكن للباحث مثلًا أن يقارن ملاحظاته بالملاحظات والمعلومات التي حصل عليها من تطبيقه لأدوات جمع للمعلومات أخرى، وبهذه المقارنة أو المقابلة بين هذه الملاحظات أو المعطيات يقرر إلى أي حد صدقها.

وهناك طريقة أخرى يلجأ إليها الباحثون النفسيون، فإذا ما قام باحث بدراسة لظاهرة معينة، فإن باحث أو باحثين آخرين يمكن أن يقوموا بإعادة دراسة نفس الظاهرة، لنرى مدى الاتفاق في النتائج.

كذلك هناك بعض الباحثين يقومون بمراجعة بحوث وأعمال آخرين لإبداء الملاحظات وتقييم هذه البحوث والأعمال.

وفي هذا الشأن يشير «لندال. دافيدوف» (١٩٨٠،٦١)، أن توقع الباحث لحدوث النقد قد يشجع علماء النفس على تجنب وتحاشي التحيز فيما يقومون بدراسته. ومع ذلك، ومن وقت لآخر، تبرز على نحو غير متوقع الحالات التي يحدث فيها التحيز، أو الخداع المبيت، إلا أنه بسبب كثرة عدد الدارسين الذين يتناولون مشكلات متماثلة يمكن فرزه الصحيح من غيره.

أحيانًا تتدخل ذاتية الباحث بشكل لا شعوري وذلك بالطبع، يؤثر في دقة النتائج، وأحيانًا أخرى تكون الذاتية يعيها الباحث فيعمل بالفعل ما أمكن لتحييدها أو لتقليل أثارها. وأحيانًا نجد باحثين لا يعنيهم تحييد أو التقليل من شأن ذاتيتهم فلا يبحثون إلا عن الأدلة أو المعطيات التي تؤيد فروضهم المسبقة والتي يسعون إلى إثبات صحتها، ولا يلتفون إلا إلى الملاحظات المتفقة مع فروضهم، حتى أنهم في كتاباتهم لتقارير بحوثهم وفي عرضهم للإطار النظري لموضوع دراستهم، لا يشيرون أو يعرضون إلا للآراء وللأفكار التي تؤيد فروضهم. مع أن المنهج العلمي والأمانة العلمية تقتضي تسجيل الوقائع كما تحدث في سياقها والإشارة إلى تلك الأدلة أو الشواهد التي لا تتفق مع فروضهم والعرض للآراء وللأفكار المغايرة. إنهم بكل الطرق يحاولون إثبات صدق فروضهم، لكنهم يبدو أنهم لا يعون أن النتيجة وإن جاءت لا تتفق مع الفروض فهي نتيجة، ولا يقلل ذلك أبدًا من قيمة البحث بل هي إضافة علمية. وإني أحسب أن الأمر لا يتعلق بمنهجية البحث: إتقانها أو عدم إتقانها، إنما الأمر يتعلق بالأساس بالبنية الشخصية للباحث: بنزعاته وسماته وقيمه وإتجاهاته.

(٢) الإجرائية: Operationism

في البحث النفسي يتوجب على الباحث أن يقوم بتحديد الظاهرة التي يدرسها إجرائيًا، بمعنى أن يعرفها ويعينها قبل دراستها حتى يعرف ماذا يدرس. فعليه إذن أن يبتعد عن تلك الظواهر التي يصعب تحديد تعريفها أو تحديد معناها. ويبحث تلك القابلة للتحديد والتعريف. ولكن ماذا نقصد على وجه التحديد بالتعريف الإجرائي للظاهرة أو المصطلح المستخدم في وصف الظاهرة؟ يشير «لندا ل. دافيدوف» (مرجع سابق، ٦٥-٦٦) أن ذلك يعني أن نربط المصطلح بالإجراءات المستخدمة في ملاحظته وقياسه ،ذلك ما يطلق عليه بالتعريف الإجرائي Operational. بعبارة أخرى، يمكن أن نقول أنه وصف الظاهرة كما تظهر في وحدات سلوكية محددة يمكن ملاحظتها وقياسها. والتعريفات الإجرائية، تستخدم على نطاق واسع في البحوث النفسية من أجل الإيضاح، وهي تختلف عن التعريفات الاصطلاحية الشكلية Formal definitions تلك التي تتسم بالعمومية والتجريد والمطلقة، والأخيرة لا نعني بها في بحوثنا النفسية التي نسعى فيها إلى التحديد الدقيق للظواهر التي ندرسها.

إلا أن هناك إشكالية يتوجب أن نقف عندها، ففي علم النفس غالبًا ما نجد الكثير من التعريفات الإجرائية لمفهوم أو مصطلح واحد، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه التعريفات تتعدد بتعدد الباحثين الذين يدرسون نفس المفهوم أو المصطلح، فتقريبًا كل باحث يقدم تعريفًا خاصًا للمصطلح. لكن الأمر يقتضي، وحتى تتسم نتائجنا بالدقة ويتاح لها إمكانية التعميم، أن يكون هناك اتفاقًا عامًا بين الباحثين على معنى محدد للمصطلح حتى يمكن مقابلة ومقارنة النتائج. حقيقة التعريفات الإجرائية تفيد

في حالات معينة ولأغراض بحثية معينة، لكن ذلك لا يعني أن نطرح مسألة ضرورة التوصل إلى معنى محدد للمفهوم أو المصطلح يتفق عليه الباحثون عند دراستهم له.

(٣) القياس (التكميم): Measurement & Quantification

أن الباحث النفسي يدرس فقط الظواهر النفسية القابلة للملاحظة والقياس. ويتيح لنا القياس تقديرًا كميًا للظواهر التي ندرسها، بوصفه يقوم على فكرة الكم وأن كل ما يُوجد يُوجد بمقدار وكل مقدار يمكن قياسه.

والظاهرة النفسية أو الخاصية أو السلوك الذي ندرسه موجود بمقدار، ومن ثم يمكننا قياسه. وبالطبع، كما أشرنا، فإن ذلك ينطبق على تلك الظواهر القابلة للملاحظة والقياس. وبالطبع، أيضًا، فإن أدوات القياس التي نستخدمها لابد أن تتوافر لها شروط الموضوعية والثبات والصدق حتى يمكن الثقة في البيانات التي نحصل عليها من هذه الأدوات، فكلما كانت البيانات صادقة، كلما أمكن الثقة في نتائج بحوثنا التي نصل إليها من خلال تحليل واختبار هذه البيانات وهذا التحليل وهذا الاختبار وفقاً لها نقبل أو نرفض فروضنا، وهكذا تتضح قيمة القياس في البحث النفسي، ولا يفهم أن الاختبارات النفسية هي أداة القياس الوحيدة، فكل أداة تسعى إلى التقدير الكمي للظاهرة ويمكن معالجة بياناتها كميًا ،وهي أداة قياسية كالملاحظة أو المقابلة إلى غير ذلك من أدوات جمع البيانات.

(٤) المعالجات الإحصائية: Statistical treatments

إن القياس النفسي بما هو قائم على فكرة التكميم يتبعه بالضرورة إستخدام

الطرق الإحصائية للتعامل مع البيانات الرقمية. وهكذا يرتبط إستخدام القياس في البحث النفسي، وبشكل مباشر، بإستخدام الطرق الإحصائية في معالجة البيانات. والقياس النفسي كثيرًا ما يكشف عن كم هائل من البيانات الرقمية/ العددية التي يصعب تناولها بشكل مباشر، هذه البيانات تحتاج إلى تصنيف وتلخيص، وهو ما تمكننا منه الطرق الإحصائية الوصفية. وليس الوصف فقط هو وظيفة الإحصاء في بحوثنا النفسية، لكنها تضطلع بوظيفة ثانية وهي الاستدلال، فمن خلال الإحصاء الاستدلالي Inferential يمكننا أن نستدل من بيانات العينة البحثية عن المجتمع الأصل Original population الذي اشتقت منه. هذه الوظيفة الاستدلالية يمهد لها الإحصاء الوصفي، وهي التي تمكننا من تعميم نتائجنا وهو غاية البحث النفسي.

مما سبق، يمكن أن نلخص المواصفات العلمية للبحث النفسي في عدة نقاط:

- أن تكون موضوعية: حيث لا بد أن تتوافر شروط الموضوعية في كل خطوات البحث.
- أن تكون فروضه قابلة للاختبار، وقابلة للملاحظة والقياس.
- وذلك يستوجب ضرورة التحديد والتعريف الإجرائي للظواهر أو المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويهدف إلى تفسيرها.
- كذلك لابد أن يسعى الباحث إلى تكميم ظواهره من خلال القياس.
- والإستعانة في ذلك بالطرق الإحصائية الملائمة التي تمكننا من التعامل مع هذه التكميمات/ البيانات الكمية، والتي بها نصنف ونلخص هذه البيانات ونستدل منها عن المجتمع الأصل.

- حتى نتمكن في النهاية من تعميم نتائج البحث، بوصف التعميم هو الغرض الأساسي لكل بحث نفسي.

المبادئ الموجهة للبحث النفسي:

يلاحظ أن «العلم» قبل كل شيء هو مجموعة من الإتجاهات، هذه الإتجاهات المتعددة أو المبادئ التي تعطي الأعمال العلمية صفتها المميزة.

وفيما يلي، سوف نعرض لأكثر تلك الإتجاهات أو المبادئ أهمية وهي:

(١) الدقة والإحكام: Precision

على الباحث النفسي إذا أجرى دراسته تحرى الدقة بداية من تحديد موضوع الدراسة وحتى كتابة التقرير النهائي، حتى يمكن أن تقبل نتائجه بدرجة معقولة من الثقة، فعليه إذن منذ بدء البحث أن يعين مشكلته بدقة وأن يصوغ تساؤلاته بوضوح، ثم ينتقي جيداً أدوات البحث وطرق الاختبار الإحصائي الملائمة، ثم يعرض، بوضوح ودقة نتائج الاختبارات الإحصائية. إذن في كل هذه الخطوات يتوجب على الباحث النفسي أن يكون دقيقًا في إنجازها، بحيث لا يكون هناك إلى أقصى درجة ممكنة مجالاً للخطأ أو الصدفة أو التحيزات الذاتية. بعبارة أخرى، كل خطوة من خطوات البحث حتى نخلص منه لا بد وأن تكون محكمة ومنظمة ومرتبة. إن سمة الدقة والإحكام إذا ما تحققت لبحوثنا، يمكن عندئذٍ الوثوق فيما خلصت إليه من نتائج، وعندئذٍ أيضًا يمكن أن تمثل إضافة ذات قيمة، ناهيك عن أنها تُتيح للباحثين الآخرين إمكانية إعادتها واختبارها.

(٢) التجربة (الأمبريقية)[١]: Empiricism

في نطاق البحوث النفسية، لا يمكن أبدًا أن نعول على نتائج البحث التي تبني أو تعكس الرأي الشخصي للباحث أو الأفكار أو الآراء الشائعة أو حتى أراء العلماء البارزين. فكل نتيجة تعتمد على أشياء من هذا القبيل، تذهب قيمتها أدراج الرياح، ما لم تتأيد بالوقائع والأدلة المقبولة التي تتكشف بواسطة الطرق الموضوعية في ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة فيما يسمى بالتجربية أو الأمبريقية والتي تتطلب إذن إجراءات واختبارات موضوعية، كشرط لقبول نتائج البحث. هناك الكثير من النظريات النفسية لم تتأيد فروضها من فراغ، وإنما تم التثبت منها عن طريق ملاحظة ومشاهدة الظواهر، حتى النظريات النفسية التي يغلب على إفتراضاتها الطابع الشخصي، حاول أصحابها التحقق منها أمبريقيًا.

وقد تختلف درجات الثقة في صدق هذه النظريات النفسية، لكن معظمها تقريبًا بني على مشاهدات أو ملاحظات تكشف لأصحابها سواء عن طريق الملاحظة كما عند «بياجيه» مثلًا، أو التجريب كما عند السلوكيين، أو دراسات الحالات كما عند «فرويد». الأهم والمحتم إذن أن ما نصل إليه من نتائج في بحوثنا أو ما نطرحه من فرضيات حول ظواهرنا أو متغيراتنا لا بد أن ينبني على الوقائع، فلا مجال للآراء أو الأفكار الحدسية أو التأملات الميتافيزيقية ما لم تتأيد بالدليل التجريبي وما لم تكن قابلة للاختبار التجريبي.

(١) أ: في نظرية المعرفة – هي كل معرفة تستمد من الحس أو التجربة، وتقابل الفطري أو العقلي.
ب: في مناهج البحث – كل ما يعتمد علي الملاحظة أو التجربة المباشرة، وتقابل النظري أو الإستنباطي.(معجم الفلسفة).

(٣) لقد أشرنا فيما سبق أن مبدأ الحتمية قد تقوض مع الكشوف المعرفية الجديدة التي رسمت معالم منطق العلم ومنهجه. وقلنا أن المبدأ الجديد الذي أتت به هذه الكشوف هو مبدأ اللاحتمية أو الإحتمالية، بمعنى أن الظاهرة ليست محتومة. ولكن ذلك لا يعني ولا ينبغي أن نفهم منه أنه ليس للظواهر من أسباب تكمن وراءها، فلكل ظاهرة أسبابها، لكن الفارق، أن مبدأ الحتمية كان يقول أن الأسباب تحتم وتحكم الظاهرة في كل تفصيلاتها وأن هذه الأسباب مطلقة ويقينية، وتحدد سلفًا وبشكل كامل الظاهرة، أما مبدأ اللاحتمية، الذي كشفت عنه التطورات المعرفية، فلا ينفي أن هناك عوامل تقف وراء الظاهرة ولكن هذه العوامل لا تحتم الظاهرة أو ترسم مسارها بنسبة مائة في المائة، فهناك حدود من اللاتحدد والخطأ المحتمل، ذلك هو مبدأ الإحتمالية الذي يستوجبه مبدأ اللاحتمية. إذن نقول أنه إذا ما تم تحديد عوامل يمكن أن تحكم الظاهرة، فلا يعني ذلك أن هذه العوامل وبشكل مطلق ويقيني وبشكل محدد سلفًا تحدد الظاهرة، لكنها تحكمها بإحتمالات، فنقول إذا ما توافرت هذه الأسباب، فمن المحتمل- وبنسبة ما- تحددها القوانين الإحصائية، أن تحدث الظاهرة.

فالأمر لا يعني أنه ليس هناك علاقات بين الأحداث (العوامل والنواتج) ولكن الأمر يعني أن القوانين التي تحكم أو تفسر هذه الظواهر هي قوانين ليست حتمية مطلقة يقينية تحدد سلفًا وفي كل الأحوال الظاهرة.

ما نود أن نقوله، أنه من المبادئ الأساسية التي يتوجب على الباحث النفسي أن يتمثلها أن هناك دومًا أسبابًا وعوامل تكمن خلف الظاهرة وحدوث الظاهرة مرتهنا

بها، وعليه أن يبحث عن تلك الأسباب والعوامل المسببة لهذه الظواهر. لكن عليه في الوقت ذاته، أن يعي تمامًا أن هذه الأسباب والعوامل ليست حتمية إنما احتمالية تترتب عليها الظاهرة بنسبة احتمالية معينة، عليه إذا أستخدم تحليلاته الإحصائية لبياناته لا بد أن يحددها.

ومن ناحية أخرى، على الباحث النفسي أن يتمثل مبدأ أساسيًا يسترشد به في بحثه وهو يبحث عن العوامل التي تقف خلف الظاهرة التي يدرسها، هذا المبدأ يقول بأن الظاهرة النفسية – وبحكم طبيعتها – لا يفسرها عامل واحد بل أكثر من عامل ... عوامل معقدة ومتشابكة ومتداخلة، وهناك بعض الطرق الإحصائية التي تفيد في هذا الخصوص كمعامل الإرتباط الجزئي Partial correlation coefficient الذي يقيس العلاقة بين المتغيرين مع تحييد/ عزل تأثير العوامل أو المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر في هـذه العلاقـة، كذلك معامل الإرتبـاط المتعـدد Multiple correlation coefficient الذي يبين درجة العلاقة بين عدة متغيرات مجتمعه ومتغيرًا تابعًا، على اعتبار إمكانية تأثير تلك المتغيرات مشتركة معًا على المتغير التابع، وطرقًا إحصائية أخرى، لكن الأمر، مع ذلك، لا يعني أن هذه الطرق أو الأساليب الإحصائية تحل المشكلة كاملةً، فلكل منها حدوده وأوجه قصوره، ومازال على الباحثين في علم النفس أن يبحثوا ويبتكروا طرقًا جديدة لتحديد التأثير النسبي للعوامل المتداخلة الكثيرة التي يفترض أنها تسبب الظاهرة النفسية، وإن كانت هذه القضية، أي قضية كثرة وتعقد وتشابك العوامل المؤثرة في الظاهرة النفسية الواحدة، لا تزال تمثل معضلة بحق أمام الباحثين في حقل الظواهر النفسية.

(٤) الإقتصاد في الجهد: Parsimony

يشير هذا المبدأ إلى سياسة مقننة للتفسيرات، حيث تفضل التفسيرات البسيطة المباشرة للحقائق الملاحظة. وتلك التفسيرات يجب اختبارها أولًا، وتفضل التفسيرات المعقدة أو المجردة على تلك الأقل تعقيدًا في حالة واحدة فقط وذلك عندما يثبت أن التفسيرات البسيطة غير مناسبة أو خاطئة.

(لندا ل. دافيدوف، مرجع سابق، ٦٢-٦٣)

وبالطبع يمكن أن نلحظ بوضوح أن درجة بساطة أو تعقد التفسيرات للظواهر، تختلف من نظرية لأخرى، فنظرية التحليل النفسي على سبيل المثال غالبًا ما نجد تفسيراتها للظواهر النفسية أكثر تجريدًا وتعقيدًا من تلك التي تفترضها مثلًا النظرية السلوكية. بل أن التفسيرات أو الفرضيات المتضمنة في النظرية الواحدة تختلف في درجة بساطتها أو تعقيدها من ظاهرة إلى أخرى.

ما نعنيه أن التفسيرات سواء أكانت تتسم بالبساطة أو التعقيد لا بد أن تتوافر لها شروط الوضوح ودقة الصياغة والقابلية للإختبار. ولعل مبدأ الإقتصاد في الجهد يذكرنا بمبدأ الإقتصاد في العلم والذي يقول برد كثرة الظواهر إلي مبدأ تفسيري واحد أو أقل عدد ممكن من المبادئ التفسيرية.

(٥) وثمة مبدأ آخر على الباحث النفسي أن يأخذه بعين الإعتبار، وهو عدم يقينية النتائج التي يتوصل إليها بشأن الظواهر التي يدرسها، فإذا كنا قد قلنا وشددنا على أن القوانين التي تحكم العلاقات بين الظواهر (الأحداث/ المتغيرات) ليس قوانين

حتمية، فإن الأمر يقتضي أن ننظر إلى نتائجنا على أنها ليست نتائج يقينية أو مطلقة أو حتمية، إنما هي نتائج احتمالية. ومن ناحية أخرى ، وما يحتم النظرة السابقة، أننا في نطاق دراستنا للظواهر النفسية المعقدة بطبيعتها ليس بإمكاننا استبعاد أو تحييد عوامل الخطأ المحتملة تمامًا. ولعل ما يوجز هذه المسألة بوضوح ما قاله «د.باكان»:

«الجهود التي أبذلها في محاولتي لجعل البحث النفسي أكثر علمية، أقنعتني بحاجتنا إلى أن نكون متواضعين بالنسبة للصدق العلمي للنتائج الحالية التي نحصل عليها. فعلم النفس يمكن أن يكون خاطئاً حتى في القضايا التي تبدو لنا الآن متفقًا عليها علميا.»

لكننا ينبغي أن نكون حذرين من تقبل هذا القول على إطلاقه، ولا يعني أبدًا أن نشكك فيما توصل إليه الباحثون في علم النفس من افتراضات لها وجاهتها في تفسير الظواهر النفسية. يمكن أن نعيد التحقق من صدق هذه الفرضيات وصولًا إلى مزيد من الثقة فيها، ويمكن أن نستخلص من قول «باكان» معنى سواء قصده أو لم يكن يقصده، وهو أن نضع دومًا فروضنا موضع النقد/ أو الشك ولا نسلم بيقينيتها، ونسعى دومًا إلى إعادة التثبت من صدقها[1]، فإذا ما صمدت بالفعل أمام

(١) إننا لا نقصد بذلك الشك الذي يمتد إلى كل شيء، أو الذي يستغرق كل الأشياء، إنما ما نقصده هو الشك الذي يدعو إلى إعادة التثبت من صدق الفروض، وهو عند الفلاسفة مرحلة أساسية من مراحل مناهج البحث، وقوامها تمحيص المعاني والأحكام تمحيصًا تامًا بحيث لا يقبل منها إلا ما ثبت يقينه. ومن أبرز من قال بالشك المنهجي «الغزالي» ثم «ديكارت»، فعلى الباحث أن يحرر نفسه من الأفكار الخاطئة (بالشك)، وأن يتروى فيما يعرض له، فلا يتسرع في حكمه، ولا يقبل إلا ما ثبت للعقل بداهةً. (معجم الفلسفة).

إجراءات الاختبار الصارمة، كان علينا أن نقبلها بوصفها تفسر لنا ظواهرنا موضوع الدراسة على الأقل في الوقت الحالي. ولعل نقد المعرفة (التفسيرات) والسعي نحو إعادة اختبارها وما يمكن أن يسفر عنه هذا الاختبار من نتائج تؤكد أو تعدل أو تنفي المعرفة السابقة، هو ما يدفع بعلم النفس، وكل علم، إلى إحراز مزيد من التقدم على طريق المعرفة، وهو ما يفسر لنا أيضًا حركة تقدم العلم، فكم من نظريات كان سندًا لها نظريات سابقة، وكم من نظريات انبثقت من سلب أو نفي نظريات سابقة.

بقي أن نشير إلى أنه بصرف النظر عن إمكانية الخطأ المحتمل في نتائجنا، فما علينا إلا تحري الدقة وتوفير الشروط العلمية لبحوثنا، وبالطبع سوف تقل احتمالية الخطأ في نتائجنا كلما وفرنا الشروط السابقة. كذلك فإن النظريات والفروض متى ما صمدت أمام إجراءات الاختبار التجريبي الصارمة، يمكن، كما أشرنا، تقبلها بدرجة معقولة من الثقة، وفي ذات الوقت يمكن أن تكون دفعًا وأساسًا لمعرفة تالية تؤسس بدورها إلى معرفة أخرى وهكذا، تلك هي الحركة الديالكتيكية للعلم التي لا تتوقف ولا ينبغي لها أن تتوقف حتى نخطو خطوات أكثر على طريق المعرفة التي سوف يظل تحقيقها الكامل نموذجًا أو مثلًا أعلى تقترب منه بدرجة أو بأخرى لكننا أبدًا لن نحققه، وما علينا سوى المحاولة، وكل محاولات العلم السابقة والراهنة بل والمستقبلية لن تكشف لنا إلا عن قدر من المعرفة وليس كل المعرفة، ذلك القدر من المعرفة الذي يمكننا من السيطرة الجزئية على الطبيعة، فالسيطرة الكاملة لن تتأتى إلا من المعرفة الكاملة، ولأن المعرفة الكاملة لم ولن تتحقق، فلن يتوافر لنا إلا قدر من السيطرة على الطبيعة على حسب قدر المعرفة التي أنجزناها، وتظل المعرفة الكاملة

والمطلقة حلمًا لن يتحقق وأملًا نرجوه لكنه صعب المنال.

التحليل النهائي لبنية البحث النفسي:

- البحث نشاط يستهدف حل مشكلة.
- واختبار مدى صدق الفرض المقترح الذي يمكن أن يجيب على تلك المشكلة.
- إن الفرض المقترح لا بد أن يكون قابلًا للاختبار التجريبي، وتكون المتغيرات أو القضايا التي يتضمنها قابلة للملاحظة والقياس.
- وهو ما يستوجب، ومنذ بداية البحث، التحديد والتعريف الإجرائي لهذه القضايا أو المتغيرات.
- الاختيار الدقيق للأدوات البحثية التي سوف يستخدمها الباحث في جمع البيانات/ أو المعلومات والتي ينبغي أن تتلائم مع طبيعة البحث ومراميه.
- على أن يتم التأكد من موضوعية وثبات وصدق هذه الأدوات حتى يمكننا الوثوق فيما سوف تسفر عنه من بيانات سيتحدد على تحليلها قبولنا أو رفضنا للفرض.
- والباحث _في كل ذلك_ متسلح بالطبع بالمعرفة السيكولوجية وبمنهجية البحث.
- ويفضل عادة، أن ينطلق الباحث في فروضه من نظرية، على أن ذلك لا يعني

أحجامه عن محاولة اختبارات فروض قد لا تستند إلى نظرية.

- بعد أن يحدد الباحث هدفه ويصيغ فروضه ويختار أدواته التي سوف يجمع بها البيانات والمعلومات، عليه، بعدئذٍ، أن تختار الطرق الإحصائية الملائمة لمعالجة هذه البيانات.
- تسفر هذه المعالجات الإحصائية للبيانات عن نتائج لا بد أن تكون محددة وواضحة، هذه النتائج تشير إلى احتمالية صلاحية الفرض أو عدم صلاحيته كتفسير للظاهرة المدروسة أو المشكلة المطروحة.

***